

تقرير المراجع المستقل

إلى السادة المساهمين
شركة الخليج للتدريب والتعليم
(شركة مساهمة سعودية)
الرياض، المملكة العربية السعودية

التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة لشركة الخليج للتدريب والتعليم ("الشركة")، وشركاتها التابعة (ويشار إليها مجتمعة بـ "المجموعة")، والتي تشمل قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، وقائمة الربح أو الخسارة الموحدة، وقائمة والدخل الشامل الآخر الموحدة، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية الموحدة، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية ذات الأهمية النسبية.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية الموحدة المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بالتفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين، المعتمد في المملكة العربية السعودية ("الميثاق")، ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة. وقد وقبنا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا، فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

لفت انتباه فيما يتعلق بتعديلات السنوات السابقة

لفت الانتباه الى إيضاح ٣٣ في هذه القوائم المالية الموحدة والذي يبين تعديلات السنوات السابقة. وعليه، تم تعديل قائمة المركز المالي الموحدة كما في ١ يناير ٢٠٢٢ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وقائمة الربح أو الخسارة الموحدة، وقائمة الدخل الشامل الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ لتعكس هذه التعديلات. لم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذا الأمر.

تقرير المراجع المستقل (تتمة)

إلى السادة المساهمين
شركة الخليج للتدريب والتعليم

المحترمين

الأمر الرئيسية للمراجعة

الأمر الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً في هذه الأمور.

كيف عالجت مراجعتنا الأمر الرئيسي للمراجعة	الأمر الرئيسي للمراجعة
<p>تضمنت إجراءاتنا ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تقييم المنهجية المستخدمة من قبل الإدارة لتحديد القيمة القابلة للاسترداد على أساس القيمة قيد الاستخدام، - تقييم مدى ملائمة الافتراضات المطبقة على المدخلات الرئيسية مثل توقعات التدفقات النقدية، والقيمة النهائية ومعدل الخصم وإجراء تحليل الحساسية على تلك الافتراضات الرئيسية، - إشراك الخبراء لدينا في المساعدة في تقييم مدى ملائمة معدلات الخصم المطبقة، والتي تضمنت مقارنة المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال بمتوسطات قطاعات الأسواق ذات الصلة التي تعمل فيها وحدات توليد النقد، و - تقييم مدى كفاية إفصاحات القوائم المالية الموحدة للمجموعة بما يتماشى مع متطلبات المعايير المحاسبية ذات الصلة. 	<p>تقييم الانخفاض في قيمة الشهرة</p> <p>بلغت القيمة الدفترية للشهرة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مبلغ ٦٧,٤ مليون ريال سعودي (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٦٥,٧ مليون ريال سعودي).</p> <p>يعتبر تقييم الانخفاض في قيمة الشهرة أمر رئيسي للمراجعة حيث يتطلب من الإدارة اتخاذ أحكام هامة فيما يتعلق بمعدل نمو الإيرادات ومعدل خصم ما قبل الضريبة.</p> <p>تقوم إدارة المجموعة سنوياً بإجراء اختبار انخفاض في القيمة القابلة للاسترداد وتقييم القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد المتعلقة بها الشهرة وذلك من أجل تحديد فيما إذا كان هناك أي انخفاض في القيمة. قامت الإدارة بإثبات انخفاض في القيمة بمبلغ ١٩,١ مليون ريال سعودي خلال السنة.</p> <p>يرجى الرجوع إلى الإفصاحات ٥(ب)، ٦-٣ و ١٠ الواردة بالقوائم المالية الموحدة حول السياسة المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة.</p>

تقرير المراجع المستقل (تمة)

إلى السادة المساهمين
شركة الخليج للتدريب والتعليم

الأمر الرئيسي للمراجعة (تمة)

كيف عالجت مراجعتنا الأمر الرئيسي للمراجعة	الأمر الرئيسي للمراجعة
<p>تضمنت إجراءاتنا ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - اختبار اكتمال ودقة المعلومات الأساسية المستخدمة في النموذج وتأكدنا من الدقة الحسابية لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. - تقييم مدى معقولية الافتراضات الرئيسية والأحكام المطبقة. - اشراك الخبراء لدينا للتحقق من توافق منهجية نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تم اعدادها من قبل خبراء الإدارة مع متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي ٩. - تقييم مدى كفاية إفصاحات القوائم المالية الموحدة للمجموعة فيما يتماشى مع متطلبات المعايير المحاسبية ذات الصلة. 	<p>الانخفاض في قيمة الذمم المدينة التجارية</p> <p>كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، بلغ اجمالي قيمة الذمم المدينة التجارية ٥٥٥,٧ مليون ريال سعودي (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٤٨٧,٦ مليون ريال سعودي)، مكون عنها مخصص انخفاض في القيمة بمبلغ ١٣٩,٤ مليون ريال سعودي (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ١٠٩,١ مليون ريال سعودي).</p> <p>وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ "الأدوات المالية"، قامت المجموعة بتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وذلك لحساب الانخفاض في قيمة الذمم المدينة التجارية.</p> <p>تم اعتبار تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لحساب الانخفاض في قيمة الذمم المدينة التجارية كأمر رئيسي للمراجعة، نظراً لأن تحديد الانخفاض في قيمة الذمم المدينة التجارية باستخدام نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة يتضمن أحكاماً وتقديرات هامة من الممكن أن يكون لها تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.</p> <p>يرجى الرجوع إلى الإفصاحات (أ)٥، (ب)٥، ٦-٨، ١٦، و٣٢ الواردة بالقوائم المالية الموحدة حول السياسة المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة.</p>

أمر آخر

تم مراجعة القوائم المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ من قبل مراجع حسابات آخر، والذي أبدى رأياً غير معدلاً حول القوائم المالية الموحدة بتاريخ ١٤ مايو ٢٠٢٣.

المعلومات الأخرى

تتألف المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة ٢٠٢٣، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير المراجع عنها، والإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى الواردة في تقريرها السنوي، ومن المتوقع أن يكون التقرير السنوي للمجموعة لسنة ٢٠٢٣ متاحاً لنا بعد تاريخ هذا التقرير.

ولا يغطي رأينا في القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال الإستنتاج التأكيدي بشأنها.

وفيما يتصل بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء المراجعة، أو ما إذا كانت المعلومات الأخرى تبدو مُحَرَّفَة بشكل جوهري بأية صورة أخرى.

وعند قرائتنا للتقرير السنوي للمجموعة لسنة ٢٠٢٣، فإذا خلصنا إلى وجود تحريف جوهري فيه، فإننا نكون مطالبين بالإبلاغ عن ذلك الأمر للمكلفين بالحوكمة.

تقرير المراجع المستقل (تتمة)

إلى السادة المساهمين
شركة الخليج للتدريب والتعليم

المحترمين

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات والنظام الأساس للشركة، وهي المسؤولة كذلك عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من التحريف الجوهرى، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في المجموعة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عمّا إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل تخلو من التحريف الجوهرى، سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن التحريف الجوهرى عند وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- التعرف على مخاطر التحريف الجوهرى في القوائم المالية الموحدة وتقييمها، سواءً كانت بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهرى الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهرى متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، وإذا خالصنا إلى وجود عدم تأكيد جوهرى، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو علينا أن نعدل رأينا في حال عدم كفاية تلك الإفصاحات. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفًا مستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.

تقرير المراجع المستقل (تمة)

إلى السادة المساهمين
شركة الخليج للتدريب والتعليم

المحترمين

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية (تمة)

• الحصول على أدلة مراجعة كافية مناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة، لبدء رأي حول القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن توجيه عملية مراجعة المجموعة والإشراف عليها وتنفيذها. ونظّل وحدنا المسؤولين عن رأي المراجعة.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نتعرف عليها أثناء المراجعة.

ونقدم أيضاً للمكلفين بالحوكمة بياناً يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات المسلكية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، ونبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها قد تؤثر على استقلالنا، ونبلغهم أيضاً عند الاقتضاء بالتدابير الوقائية ذات العلاقة.

ومن بين الأمور التي نتواصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة، نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية، ومن ثم تُعد هذه الأمور هي الأمور الرئيسية للمراجعة. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العلني عن الأمر، أو ما لم نر، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بدرجة معقولة أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

بيكر تيلي م ك م وشركاه محاسبون قانونيون



بدر حاتم التميمي
(محاسب قانوني - ترخيص رقم ٤٨٩)

الرياض في ٢٨ رمضان ١٤٤٥ هـ
الموافق ٧ أبريل ٢٠٢٤ م